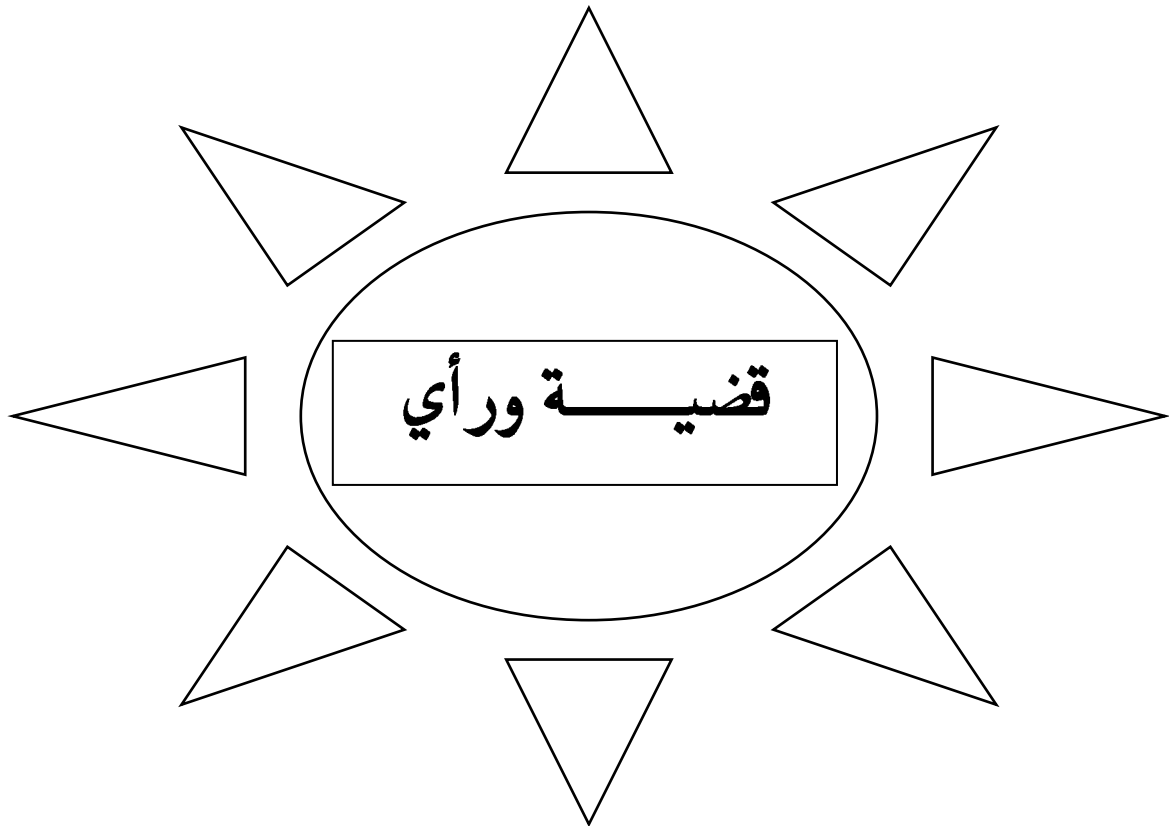




الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية



حول الرؤية الوطنية لعراق 2030

أ.د. قصي الجابري*

تحت شعار العراق 2030 : المستقبل الذي نصبو إليه .. عقدت وزارة التخطيط المؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق في إطار تنموي مستدام وذلك يوم الخميس 24 / 11 / 2016 ، حيث أُلقت أ.م.د. وفاء المهداوي أستاذة التنمية الاقتصادية الرؤية التنموية للعراق لعام 2030 ، وقد تم الإستناد إلى تحليل SWOT لبناء الرؤية من خلال تحليل عناصر القوة وعناصر الضعف والفرص المتاحة والتحديات .

لقد استهدفت الرؤية :

- رسم خارطة طريق مستقبلنا الذي نصبو إليه.
- الارتقاء بجودة نوعية حياة الإنسان.
- استئناف مسار التنمية البطيئة.
- تلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة.
- توحيد مسار المجتمع والدولة (عقد اجتماعي جديد).
- التشاركية... وتشمل الجميع وتستهدف الجميع.
- تقديم خيارات لحلول مستدامة ومبتكرة للميزة التنافسية للاقتصاد بعيدا عن النفط.
- القيام بتحليل حقيقي للحاضر واستشراف التغيرات المستقبلية وتأثيراتها على إمكانات النمو ومحركاته من خلال استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

أما في مجال التحديات فقد صنفت الرؤية نوعين من التحديات :

الأولى: وتمثلت بالبيئة الخارجية والتي اشتملت على (أزمات عالمية وإقليمية ذات انعكاسات محلية سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية ، تدخلات دولية وإقليمية مؤثرة ، اقتصادات دولية وإقليمية مهيمنة).

* عميد كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الثانية: تمثلت بالبيئة الداخلية والتي اشتملت على (الإرهاب والعنف والتطرف ، تدني كفاءة الأداء المؤسساتي ، نظام اقتصادي غير واضح المعالم ذي اختلالات هيكلية وبنوية يهمن عليه القطاع العام ، مجتمع يتأثر بالولاءات الفرعية ضعيف في الإنجاز والمبادرة ، تدهور بيئي وعمراني).

كما لخصت الرؤية عناصر قوة العراق بالآتي .

- رغبة مجتمعية تعززها منظومة القيم المتجذرة بعمقها الحضاري بالتغيير والإصلاح .
- إرادة وطنية للنهوض مرتكزا مبدأ المواطنة .
- وفرة في عناصر الإنتاج والموارد (عمل ، رأس مال، الأرض، التنظيم).
- فرص استثمارية ذات ميزة نسبية للتنمية القطاعية والمكانية.

إنطلاقاً من كل ذلك تم وضع رؤية العراق لعام 2030 والتي تجسدت بالآتي :

عراق آمن مستقر ، مجتمع متماسك منتج ، اقتصاده متنوع تنافسي في بيئة مستدامة،

ينعم بحكم رشيد يحقق العدل ويضمن تكافؤ الفرص للجميع.

كما تم تجسيد الرؤية هذه ضمن أربعة مسارات وهي الحكم الرشيد ، الاقتصاد ، التنمية البشرية والاجتماعية ، البيئة .

وقد تجسدت رؤية محور الحكم الرشيد بالآتي .

مؤسسات إدارية حكومية تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية للمواطنين من خلال توفير فرص متكافئة للجميع، تعتمد ثقافة الأداء والإنجاز للوصول إلى المسارات المطلوبة بما يحقق المساواة لجميع المواطنين أمام القانون.

في حين تجسدت رؤية محور الاقتصاد بالآتي .

اقتصاد سوق اجتماعي متنوع انتاجا وإيرادا يتسم بدرجة استقرارية عالية لمؤشرات اقتصاده الكلي، يسعى إلى تعظيم قيمه المضافة ورأس المال الثابت محققا نموا اقتصاديا متصاعدا ومولدا لفرص العمل اللائقة والمنتجة والمحمية لسكانه بما يعزز من مستوى الرفاه الاقتصادي بادارة تنموية تشاركية مابين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني معززة لعلاقات تجارية قائمة على مبدأ إحلال الواردات.

أما رؤية التنمية البشرية والاجتماعية فقد جاءت كالآتي :

تنمية اجتماعية قائمة على منهج الحق تضمن فرص التعليم والحصول على الخدمة الصحية للجميع ، وتساهم في بناء شخصية مؤثرة (إنسان : رجل / امرأة) يسعى الى تحقيق ذاته منجزا ومبدعا ومسؤولا وفاعلا له دور مؤثر في القيادة والبناء والتنمية بما يجعل من الأمن الإنساني فرصة متاحة للجميع.

وأخيرا - تجسدت رؤية البيئة: بتوفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال توطین عنصر البيئة في الخطط والسياسات التنموية بما يحقق تحسناً مستداماً في جودة حياة البشر ويضمن استدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والحد من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية بما يحقق التوازن البيئي المطلوب ويعزز من حماية التنوع البيولوجي من اطار تنفيذي فاعل للاتفاقيات البيئية الدولية وما تفرضها من التزامات . كما تطرقت الرؤية في جزئها الأخير إلى مسألة توطین أهداف التنمية المستدامة إذ تطرقت إلى آليات ومتطلبات التوطین ثم التقويم .

من منظور تقويمي فإن الرؤية قد تطرقت إلى العناصر الجوهرية والتحديات الاستراتيجية كما أنها تطرقت الى العناصر الأساسية المتعلقة بالتحديات وعناصر القوة والضعف ولكن هنالك بعض الملاحظات التي لابد من الإشارة اليها بهذا الصدد.

المسألة الأولى والمتعلقة بعناصر البيئة الداخلية ، فبالرغم من أن تحليل الرؤية شخص العديد من العوامل الهامة التي شكلت تحديات فعلية في مسار التنمية في العراق ، إلا أن التحليل من جهة ، أهمل الترابط الوظيفي لهذه التحديات، وبالذات في تناولها للمجتمع المتأثر بالولاءات ، كما أنه من جهة أخرى أهمل مسألة غاية في الأهمية وهي أن النظام السياسي بعد عام 2003 قام على تصنيف مجتمعي يعتمد على المذهبية الدينية أو الفئوية الضيقة ، مما أدى إلى :

• تعميق الانقسام المجتمعي على أساس نفس التصنيف أعلاه (المذهبية الدينية أو الفئوية الضيقة) .

• توزيع المناصب على أساس هذا التصنيف وليس على أساس الكفاءة .

• وللنقطتين أعلاه تأثير كبير في ظهور المواطنة الناقصة والتي جعلت الافراد ينتمون إلى جماعات محددة ليكونوا هم المرجعية الأولية للتعويض عن جزء من الحقوق المستلبة من جهة وظهور الفساد المالي والإداري من جهة أخرى .

إن هذه المسألة كان لها عظيم الأثر على جميع عناصر البيئة الداخلية التي تناولتها الرؤية كونها ساهمت كثيراً في التأثير سلباً في عناصر مناخ الاستثمار في العراق (السياسية منها كالأستقرار السياسي والأمني والفساد المالي والإداري ، والاقتصادية كالأستقرار الاقتصادي الكلي وفاعلية السياسات الكلية ... وغير ذلك من عوامل) .إن تردي مناخ الاستثمار في العراق ساهم بشكل كبير في تعميق الاختلال الهيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي والذي انعكس بشكل اختلال في بنية التجارة الخارجية ومن ثم انعكاس ذلك على بنية الموازنة العامة للدولة . ومن ناحية ثانية فإن نفس العوامل أدت إلى تدني إنتاجية النفقة العامة وبالتالي المزيد من الاختلال الهيكلي في بنية الناتج ... وهكذا تعود العملية مرة ثانية وبشكل أعمق . وعليه كان من الضروري التأكيد على الترابط الوظيفي لهذه التحديات كونها ستعطي تصوراً لواقع السياسة على العناصر الحاكمة في السياسات الاقتصادية وتفاعلها مع بعضها. كما أن هذا الترابط الوظيفي سينسجم تماماً مع الرؤية المقترحة التي تمت الإشارة إليها فيما سبق .

يضاف إلى ذلك فإن محور التنمية البشرية والاجتماعية مع أنه تطرق إلى ثقافة التسامح والسلم المجتمعي إلا أنه لم يتطرق إلى تعزيز ثقافة وقيم المواطنة الصالحة كعنصر محوري يشكل مفتاحاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

المسألة الثانية والتي تطرقت اليها الرؤية في محورها الاقتصادي ، هو تأكيدها على مبدأ إحلال الواردات والتي تعني في مضمونها إقامة أنشطة اقتصادية تلبى حاجة السوق المحلي بدلاً من اللجوء إلى الاستيرادات . وبدون الدخول في تفاصيل هذه الاستراتيجية وميزاتها وعيوبها فإنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تتطلب سعر صرف مرتفعاً للعملة المحلية لكي يشجع ذلك الحصول على استيرادات واطئة الكلفة من مستلزمات الإنتاج مما يجعل الصناعة المحلية تنتج بكلفة متدنية تنافس السلع المستوردة . إلا أن واقع الحال في العراق هو أن سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار لازال متدنياً . كما أن سعر صرف الدينار العراقي في السوق هو أقل بكثير من سعره الرسمي مما لا يشكل عاملاً مساعداً في تطبيق هذه الاستراتيجية .

المسألة الثالثة : هي أنه رغم التأكيد على أن الارهاب والعنف والتطرف تشكل تحديات للبيئة الداخلية العراقية إلا أنه لم يتم التأكيد على تداعيات المجتمعات التي تعيش أوضاع الحرب والأزمات السياسية المستمرة كالعراق مثل المديونية وتأثيراتها ، النازحين ، تدهور البنية التحتية وإعادة البناء ، المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الوفيات الكبيرة للمواطنين أو العسكريين في ظل ظروف الحرب والأزمات السياسية . ف طالما أن الرؤية لعراق 2030 فلا بد أن يكون هنالك منظور استراتيجي لمثل هذه التداعيات .